



السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية

إعداد
أحمد درويش



تمهيد:

تُعدُّ الهجرة من الظواهر التي ارتبطت بالإنسان منذ ظهوره على سطح الأرض، فهو دائم الترحال والتنقل، فالهجرة في مفهومها البسيط هي حركة الانتقال فرادى أو جماعات من موقع لآخر، بحثًا عن وضع اجتماعي أو اقتصادي أفضل، وقد شغلت قضية الهجرة دراسي العلوم الاجتماعية بصورة ملموسة؛ للوقوف على أسبابها ومعرفة عوامل الطرد والجذب التي تدفع الأفراد للانتقال من مكان لآخر، كما تُعدُّ ظاهرة الهجرة ظاهرة عالمية لا ترتبط ببلدان العالم المتقدم أو النامي، فهي تحدث في كل مكان في العالم، إلا أن الهجرة إلى المجتمعات الأوروبية أضحت تمثل خطرًا جسيمًا عليها، فلم تعد هجرة بالقدر المرغوب فيه مثلما حدث في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وفترة الإصلاح الاقتصادي في أوروبا فيما سُمي بـ(مشروع مارشال) الذي تعهدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذه لإعادة إعمار أوروبا من خلال جلب العمالة من دول العالم النامي.

ورغم انتشار الفكر الليبرالي في المجتمعات الشمالية، وعدم وضع قيود على حركة الأفراد والسلع إلا أن قضية الهجرة قد حظيت باهتمام بالغ، خصوصًا بعد موجة ثورات الربيع العربي وتحولها إلى صراعات دموية في بعض الدول مثلما حدث في سوريا وليبيا واليمن، فزادت تخوفات الاتحاد الأوروبي بصفته كيانًا موحدًا ودوله بصفته قوميات منفردة، وانعكس ذلك سلبيًا على الهجرة بنوعيتها، فلدى دول الاتحاد الأوروبي تخوفات من القيم الاجتماعية لهؤلاء المهاجرين وثقافتهم المختلفة التي قد تؤثر سلبيًا على المجتمع الأوروبي، وخصوصًا مع اتهام المنطقة العربية بتدمير المجتمع الأوروبي، وتنفيذ تفجيرات الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١ وغيرها.

بالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية الكبرى التي تحتاجها دول الاتحاد من أجل اتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة وإنشاء شراكات حراسة على السواحل أو من أجل دمج هؤلاء اللاجئين واحتوائهم داخل المجتمعات والعمل على إعادة تأهيلهم ثقافيًا، وهو ما يتطلب موارد اقتصادية كبيرة وإنفاقًا واسعًا على مجالات التعليم والنواحي الاجتماعية، وهذا مترامن مع ارتفاع أصوات الحركات المعارضة للهجرة، فالأحزاب اليمينية المتطرفة بدأت بممارسة العنف تجاه هؤلاء المهاجرين لدفعهم للعودة إلى بلادهم متجاهلة كل القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي طالما دعت إليها الدول المتقدمة وما زالت.

تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية في معرفة ماهية التهديدات التي تُمثِّلها ثورات الربيع العربي على الاتحاد الأوروبي، وما الإجراءات الأمنية المتبعة في مواجهة مشكلة الهجرة من قبل دول الاتحاد الأوروبي.

وتتفرع عنها عدة أسئلة فرعية تسعى الدراسة للإجابة عنها:

ما مفهوم الهجرة غير الشرعية؟ وما الأسباب الدافعة للهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي؟ وما الدوافع والآليات المتبعة لمواجهتها؟ وما موقف الدول الفاعلة في الاتحاد من هذا النوع من الهجرة؟ وما السيناريوهات المتوقعة مستقبلًا للقضية؟



وتُقسّم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور:

الأول: الهجرة.. المفهوم والأسباب

الثاني: منطلقات المواجهة

الثالث: رؤى القوى الفاعلة في الاتحاد الأوروبي وسيناريوهات المستقبل

أولاً: الهجرة.. المفهوم والأسباب:

ينصب الاهتمام في هذا الجزء على شقين أساسيين؛ حيث نبدأ الحديث بالإطار المفاهيمي لمفهوم (الهجرة) و(الهجرة غير الشرعية)، بالإضافة إلى الأسباب والعوامل الدافعة لحركة السكان وانتقالهم من مكان إلى آخر، وذلك من خلال التركيز على العوامل الطارئة للسكان من الجنوب إلى الشمال، وعوامل الجذب والمميزات التي تتمتع بها مجتمعات شمال المتوسط متمثلة في دول الاتحاد الأوروبي، وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية تُمثّل خطرًا جسيمًا على الأفراد والدول معًا؛ لما قد تحمله من مخاطر تضرر سلامة المهاجرين وأمن الدول وأنظمتها.

يُقصد بالهجرة: مغادرة الشخص لإقليم دولته أو للدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى، مع نيته الإقامة بها لفترة معينة، ويُعرّف فقهاء القانون الدولي الهجرة: بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته بصورة نهائية إلى إقليم دولة أخرى، فالقانون يُركّز على نية الفرد في هذا التعريف، إذا كان ينوي العودة مرة أخرى فهي لا تعد هجرة، أما إذا نوى ألا يعود مرة ثانية فتعدُّ في تلك الحالة (هجرة)^١.

وتنقسم الهجرة إلى قسمين: شرعية وغير شرعية.

الهجرة الشرعية: تُعرّف بأنها: "الهجرة التي تتم بموافقة الدولتين على انتقال المهاجر من بلده الأصلي إلى الدولة المستقبلية"^٢، وتتضمن عدة شروطٍ لا بُدَّ من توفرها:

- أن يحمل المهاجر وثيقة سفر.
- أن تسمح له دولته بالسفر وألا يكون هناك مانع لذلك.
- أن يحصل على الإذن الشرعي للدخول إلى الدولة التي يرغب في الهجرة إليها.
- أن يبدأ إقامته وينهئها وفق القوانين المعمول بها في الدولة.

أما (الهجرة غير الشرعية)، فيطلق عليها الهجرة غير النظامية والهجرة غير القانونية؛ إذ إنها تتم بمخالفة قوانين الدول وسياساتها، وتُعرّف بأنها: "تدبير دخول الفرد غير المشروع من وإلى إقليم أي دولة من قبل أفراد، أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك، دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي

١ صايش عبد الملك: مكافحة تهريب المهاجرين السريين، رسالة دكتوراه، الجزائر، جامعة مولد معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٤، ص ٧.

٢ خديجة بركة: السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٣-٢٠١٤، ص ٢٩.



تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد^٣، ويستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية بمعنى قانوني من الأساس؛ إذ يدل على مخالفة القوانين والنظم المختصة بالهجرة وحركة الأفراد.

وتعد المفوضية الأوروبية (الهجرة غير الشرعية) ظاهرة متنوعة تضم جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر بما في ذلك مناطق العبور القانونية من مطارات ومعابر برية، إلا أن ذلك يتم من خلال وثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات المهربين، أو دخول الأراضي بطرق قانونية ثم البقاء بعد انتهاء مدة الإقامة، أو تغيير الغرض من الزيارة دون الرجوع إلى السلطات والحصول على الإذن^٤، وتعد مغادرة الفرد لدولته ودخول دولة أخرى دون موافقة السلطات المختصة هجرة غير شرعية، سواء كان ذلك لأسباب سياسية أم اقتصادية أم أمنية أم نتيجة كوارث طبيعية من زلازل أو فيضانات، ومع تعدد أسباب الهجرة إلا أن تحديد نوعها يتوقف على الشخص نفسه ومشروعية الطرق التي يتبعها في تحركه وهذا ما يضعه في تصنيف آخر.

وياسقاط مفهوم الهجرة على الحالة محل الدراسة وهي الاتحاد الأوروبي، فإننا نجد تغير القرارات المتخذة من قبل الاتحاد في طرق تعامله مع الهجرة من فترة لأخرى حسب الحاجة، فالسعي خلف المصلحة هو ما يسيطر على القرارات في قضية الهجرة دائماً، وبخاصة بعد الموجات المتزايدة من طلبات اللجوء وغيرها؛ نتيجة لما تشهده دول الجنوب من اضطرابات سياسية واقتصادية وحروب عسكرية في بعض الدول، ولذا برزت السياسات الأمنية والخطابات المعادية بشكل جلي في التصدي لهذا الخطر.

• الدوافع والأسباب:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة متعددة الجوانب والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية؛ لذا تختلف أسباب الهجرة من مجالٍ بحثيٍ لآخر، فيبني علماء الاجتماع آراءهم على أن سبب الهجرة راجع إلى القيم الأخلاقية والمبادئ التي يؤمن بها المجتمع ومدى توفر احترام قيم الآخر، فيما يرى علماء السياسة أن الاضطهاد وقمع الحريات هي الدوافع الأهم للهجرة، ويرى أساتذة الاقتصاد أن السبب الرئيس للهجرة يتمثل في توفر مستوى معيشي وفرص عمالة أفضل، أما الخبراء الأمنيون فيرون أن الدافع الأساسي للهجرة يتمثل في مدى شعور الإنسان بالأمن والطمأنينة ضد ما يهدد كيانه الشخصي أو كيان دولته مما قد يضطره للهجرة، وهو ما سنتناوله على النحو الآتي:

(١) الدوافع الاقتصادية:

يلعب العامل الاقتصادي دوراً كبيراً في توجيه الأفراد في كثير من المجتمعات إلى الهجرة، ورغم ما يحيط بها من مخاطر إلا أن البطالة وانخفاض الأجور وتدني مستوى المعيشة وحلم الثراء في بلاد المقصد وتسهيلات البحث العلمي وتقدير الموهوبين وغيرها من العوامل الجاذبة للأفراد، وكما هو معروفٌ فالهجرة في الأغلب

٣ المرجع السابق، ص ٣٠.

٤ تقرير يوروميد للهجرة ٢، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي (٢٠٠٨-٢٠١١)، ص ٣٢٠، <https://bit.ly/2KdN6dq>.



تتمثل في الهجرة من الدول الفقيرة والنامية في الجنوب إلى دول الشمال مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي^٥.

وتمثل البطالة سببًا مباشرًا للهجرة بأنواعها؛ حيث يؤدي انخفاض دخل الفرد - سواء تمثل في فقر كلي لا يستطيع الحصول فيه على أساسيات الحياة أم فقر نسبي بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه - إلى البحث عن مخرج حتى لو كان غير قانوني من أجل حلّ مشكلاته ودفعه للهجرة غير الشرعية^٦، وتشير بعض الدراسات واستطلاعات الرأي التي أجريت في مصر عام ٢٠٠٦ على عينة بلغت ١٥٥٢ شابًا إلى أن ٤٠٪ من الدوافع الأساسية للهجرة تتمثل في البطالة وانخفاض مستوى الأجور في مصر^٧.

تشير منظمة العمل الدولية إلى وجود ٧٥ مليون شاب عاطل عن العمل على مستوى العالم، وترتفع معدلات بطالة الشباب لتمثل ثلاثة أضعاف معدلات البطالة في الشرائح الأخرى، كما زادت معدلات البطالة بصورة كبيرة بعد الأزمة العالمية التي شملت كل الفئات، ليصل العدد في نهاية ٢٠١٤ إلى نحو ٢١١ مليونًا^٨، وفي دول الجنوب والدول العربية بشكل خاص تصل معدلات البطالة إلى ٢٨٪ تتركز في أوساط المتعلمين والمنضمين الجدد إلى سوق العمل^٩؛ لذا تتجه الأنظار نحو الشمال من أجل الحصول على فرص عمل وتحقيق مستوى معيشي آمن.

وتمثل العمالة الأجنبية في دول الاتحاد الأوروبي حوالي ٣,٥٪ من إجمالي قوة العمل؛ أي ما يساوي ٧,٥ مليون عامل طبقًا لتقارير معهد الإحصاءات الأوروبي (اليوروستات)، ويرى كثير من الاقتصاديين أن اللاجئين يمثلون فرصة كبيرة لدول الاتحاد الأوروبي، ففي دراسة أجراها المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية بهدف تحديد التأثير الاقتصادي للمهاجرين على المدى القصير والطويل؛ وجد أنه على المدى القصير ستكون هناك زيادة في النفقات في القطاع العام من صحة وتعليم وبنية أساسية ومساكن، فيما سيحدث على المدى الطويل نمو اقتصادي كبير نتيجة زيادة نسبة العمالة المؤدبة وزيادة معدلات الاستثمار وارتفاع نسبة رأس المال^{١٠}، بالإضافة إلى الحاجة الماسة للعاملين في ألمانيا، فهناك تقرير يشير إلى حاجة السوق الألمانية إلى ٤٠ ألف عامل، ولذا تسعى ألمانيا لتدريب مزيد من المهاجرين وخصوصًا السوريين، كما تنتهج تركيا السياسة نفسها؛ إذ تعمل على حل الأزمة من خلال فتح الحدود وتوفير الاحتياجات اللازمة؛

٥ حمدي شعبان: «الهجرة غير الشرعية.. الضرورة والحاجة»، مركز الإعلام الأمني، مصر، ص ٦.

٦ فريجة لدمية: استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص ٧٤.

٧ أمين زهري: «اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة لأوروبا»، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، مارس ٢٠٠٦، ص ٦.

٨ محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم: «بطالة الشباب في الدول العربية»، صندوق النقد العربي، أغسطس ٢٠١٥، ص ٤.

٩ المرجع السابق، ص ٥.

١٠ ياسمين أمين محمد عبدالله، «السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين.. دراسة حالة اللاجئين السوريين»، المركز الديمقراطي العربي، (<https://bit.ly/2Zb4pXr>)، تاريخ النشر: ١١ يوليو ٢٠١٦.



من أجل الاستفادة من القدرات الشبابية والعقول السورية المتميزة^{١١}.

(٢) الدوافع السياسية والاجتماعية:

تعدُّ العوامل السياسية من العوامل الأساسية الدافعة للهجرة غير الشرعية، فقمع الحريات والاضطهاد السياسي والاعتقالات العشوائية والتضييق على المدنيين، تخلق كل صور العنف هذه حالة من الكبت لدى نخبة كبيرة من الأفراد قد ينجح المجتمع في التعبير عنها بصورة كلية متمثلاً في الاحتجاجات السياسية والمظاهرات الشعبية؛ من أجل تغيير الأوضاع للأفضل، ويتفق مع مصالح العامة، وحتى لو استدعى الأمر تغيير رأس السلطة والنظام السياسي بأكمله حتى تصل الأمور للاستقرار، أو تخفق في التعبير عن نفسها بالشكل الصحيح؛ فيضطّر عدد غير قليل للتخلي عن أرضه ووطنه مهاجراً أو لاجئاً سياسياً إلى دولة أخرى، ويُحكم النظام سيطرته مرة أخرى وبصورة أسوأ من ذي قبل.

وهذه الحالة الأخيرة هي ما يعايشها العالم النامي وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ تحوّلت الاحتجاجات السلمية في كثير من دول الوطن العربي إلى حالة من الصراعات الدموية التي أدت إلى فقدان بعض الدول لجزء كبير من سيادتها وأراضيها نتيجة لتدخل قوى دولية، وانعكست نتائج هذه الفوضى في المنطقة على المجتمع الأوروبي ودول الشمال؛ فقد تزايدت موجات الهجرة بصورة كبيرة؛ إذ يشير التقرير السنوي للهجرة الصادر عن منظمة الهجرة الدولية أن ألمانيا قد استضافت عام ٢٠١٦ أكبر عدد من طالبي اللجوء في أوروبا، قديم معظمها من سوريا والعراق وأفغانستان، كما وصل إلى أوروبا عام ٢٠١٦ عبر البحر المتوسط نحو ٣٩٠ ألف شخص^{١٢}.

وتتمثل الدوافع الاجتماعية فيما توضح وسائل الإعلام عن مدى النجاح الذي يحققه المهاجر، بالإضافة إلى الإعجاب الشديد بالغرب، كما يُمَثَّل ضعف الروابط الاجتماعية والأسرية دافعاً للهجرة، فالفقر الشديد قد يدفع ببعض الأسر لحثّ أبنائها على الهجرة حتى لو بطرق غير مشروعة^{١٣}.

(٣) الدوافع الأمنية:

ترجع الأسباب الأمنية للهجرة غير الشرعية بصورة أساسية إلى عمليات الاضطهاد الممنهج ضد جماعات معينة أو فصائل بعينه، سواء كان ذلك اضطهاداً دينياً عقدياً وهو ما حدث بالفعل مع مسلمي البوسنة والهرسك، ويحدث في بعض الدول الإفريقية كما هو الحال في ليبيريا والحرب الأهلية التي حدثت فيها بين عامي ١٩٨٠-١٩٩٠ التي أدت إلى تهجير نحو ١,٢٦٠,٠٠٠ شخصٍ أي أكثر من نصف السكان آنذاك^{١٤}، أم من خلال احتلال الأراضي بهدف الاستيطان كما هو الحال في قضية الشعب الفلسطيني من تهجير للسكان

١١ جو حمورة: «حدود الضيافة»، المفكرة القانونية، (<https://bit.ly/2NlbA7m>)، تاريخ النشر: ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥.

١٢ وكالة الأمم المتحدة للهجرة، تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٨، ص ٧١.

١٣ سحر مصطفى: الهجرة غير الشرعية المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية، القاهرة، جامعة القاهرة - مركز اللغات والترجمة، المجلد الثاني، العدد ٢، ٢٠١٣، ص ٥٢.

١٤ نجيب سويدي: إدارة سياسية الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٢، ص ٢٠.



بطريقة إجرامية أو التضيق عليهم وتقييد حرياتهم مثلما حدث عقب نكبة ١٩٤٨ وهزيمة الجيوش العربية، واستيلاء إسرائيل على الأراضي، وتشريد أكثر من ٨٥٠ ألف مواطن فلسطيني ليصبحوا لاجئين في مختلف دول العالم^{١٥}.

كل هذه الأسباب من انعدام الأمن والشعور بالخوف هي التي تدفع الأفراد إلى الهجرة بأي طريقة حتى لو غير مشروعة، ونتيجة لسوء الأحوال في المنطقة العربية أو بصورة أشمل في دول العالم الثالث؛ فإن الأنظار تتجه إلى أوروبا بوصفها «الجنة الموعودة» في نظر الشعوب، ولذلك تتجه أعداد كبيرة من المهاجرين إليها عبر المتوسط.

ثانياً: منطلقات المواجهة:

باتت قضية الهجرة غير الشرعية تقلق الدول المستقبلية نتيجة التأثيرات السلبية المترتبة عليها سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أو الحياة السياسية، ولذلك نجد أن الاتحاد الأوروبي في مواجهته للهجرة غير الشرعية أو حتى الهجرة الشرعية الزائدة عن الحاجة يتخذ عدداً من الأسباب لتبرير سياساته وممارساته تجاه المهاجرين واللاجئين، مثل: تجميعهم في معسكرات ترحيل وإعادةتهم إلى بلادهم مرة أخرى بعد انتقاء العناصر البشرية الأفضل من بينهم، ولذلك سيدور الحديث عن دوافع الاتحاد الأوروبي لمواجهة خطر الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى الآليات الأمنية المتخذة للتعامل مع القضية ومدى تطور السياسات والآليات الأمنية لإحكام السيطرة على الشواطئ الأوروبية.

- دوافع مواجهة الهجرة غير الشرعية:

سوف نتناول في هذا الجزء الآثار المترتبة على الهجرة في المجتمعات الأوروبية، والتي تُمثّل بدورها أسباباً تدفع هذه المجتمعات للخوف من قضية الهجرة وتُركّز اهتمامها عليها بصورة كبيرة.

(١) التأثيرات الاقتصادية:

تؤثر الهجرة بنوعها المشروعة وغير المشروعة على المجتمعات الأوروبية بصورة كبيرة؛ إذ تفاقمت مشكلة البطالة داخل المجتمع الأوروبي نتيجة قبول المهاجرين بأي فرصة عمل نظراً لحاجتهم الماسة، وزيادة أعداد المهاجرين يخلق ذلك حالة من زيادة العمالة الرخيصة؛ مما يضيع الفرصة على مواطني البلد في وجود فرص عمل ملائمة وتدهور الآفاق الوظيفية المتوقعة لهم، بالإضافة لذلك فإن بعض المهاجرين قد يكون لديهم مهارة كبيرة في إدارة المؤسسات ويتقلدون مناصب رفيعة وهو ما يخلق جواً من العداة والكراهية لهم داخل الوسط الأوروبي، وتعالت الأصوات المطالبة بترحيلهم إلى بلادهم في الفترات الأخيرة.

كما أنه من النادر أن يحظى هؤلاء المهاجرون بالمعاملة الحسنة أو بالمزايا نفسها التي يتمتع بها أبناء البلد في نهضة الاقتصاد ودفع عجلة التنمية واستمرارها، فهم من المنظور الأوروبي لا يزيدون على كونهم

١٥ موفق عبد الله الشهابي: «لحرب العربية الصهيونية ١٩٤٨، بحث للحصول على دبلومة العلوم السياسية، فلسطين، أكاديمية دراسات اللاجئين، ٢٠١٦، ص ٣٠.



عمالة وافدة^{١٦}، ويرجع قوة رد الفعل الشعبي الراض للهجرة إلى أن المنافع الاقتصادية للهجرة قد تكون أقل قيمة عند الناس؛ نظرًا لخوفهم من التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تحدث بالفعل مع تزايد أعداد المهاجرين إلى بلادهم، بالإضافة للضغط على الخدمات العامة من مواصلات ومستشفيات ومدارس^{١٧}، إلا أنه يجب أن يسعى الاقتصاديون لتصحيح هذه المفاهيم المغلوطة لدى العامة حول التأثير السلبي للهجرة، فزيادة العمالة تكون نتيجتها الحتمية زيادة الإنتاجية وارتفاع الدخل، وكما يسهم المهاجرون أصحاب الكفاءات في تحقيق فائدة اقتصادية فإن المهاجرين ذوي المهارات المحدودة أيضًا يُشكّلون فائدة من خلال سدّ العجز في الأعمال والأماكن التي يرغب عنها سكان الدول المستقبلية.

(٢) التأثيرات الاجتماعية:

يرى علماء الاجتماع أن للهجرة غير الشرعية آثارًا سلبية سواء على الدول المستقبلية للمهاجرين أو المصدرة لهم؛ إذ تُشير بعض الدراسات إلى أن نسبة المهاجرين من الذكور تمثل ما يزيد عن ٩٠٪ وتتراوح أعمارهم بين ٢٠-٤٥ عامًا، ويترتب على غيابهم عن أوطانهم سلبيات، وعلى وجودهم بدول أخرى تداعيات عدة؛ منها^{١٨}:

• ظاهرة الزواج من أجنبيات:

يرى المهاجر غير الشرعي أن خير وسيلة لضمان بقائه في الدولة هو الزواج من أجنبية ومن ثم الحصول على جنسية من أجل تسوية أوضاعه، إلا أن هذا الزواج يكون الغرض منه المصلحة فحسب وسرعان ما يفشل بعد الإنجاب؛ مما يزيد القضايا الخاصة بالمشكلات الأسرية بالإضافة إلى العبء النفسي الذي قد ينشأ فيه الطفل؛ مما يؤثر عليه في الحياة الدراسية والعملية ومن ثم يخلق جيلاً غير قادر على مواجهة الأزمات^{١٩}.

بالإضافة إلى الخوف من التحول الديموغرافي لصالح المهاجرين، ففي أوروبا ترتفع نسبة الشيخوخة أكثر من أي قارة أخرى، وهناك تخوفات من حدوث تغيرات كبيرة على المدى الطويل في السكان؛ بحيث يصبح الأوروبيون قلة داخل مجتمعاتهم^{٢٠}، فتشير الإحصائيات إلى أنه في عام ١٩٥٠ كان ١٢٪ فقط من سكان أوروبا في سن الخامسة والستين أما الآن فتضاعفت هذه النسبة، وهناك توقعات بأن تصل إلى ٣٦٪ من إجمالي السكان في عام ٢٠٥٠، ويرجع ذلك لانخفاض معدلات الخصوبة^{٢١}، ولذا هناك خوف من أن يُشكّل

١٦ حمدي شعبان: الهجرة غير المشروعة الضرورة والحاجة، مرجع سابق، ص ٩.

١٧ ديفيد لبيتون: «معالجة الأثر (الجدل) الدائر حول الأثر الاقتصادي للهجرة»، كلمة في مؤتمر هل تعمل الهجرة لصالح الجميع في أوروبا»، صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠١٧.

١٨ المرجع السابق.

١٩ حمدي شعبان: الهجرة غير المشروعة الضرورة والحاجة، مرجع سابق، ص ١٠.

٢٠ الحدث نت: «المسلمون في أوروبا»، (<https://bit.ly/2mJ7eOb>)، تاريخ الدخول: ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

٢١ سارة المصري: «شيخوخة السكان هل تواجه أوروبا خطر الفناء الديموغرافي؟»، الجزيرة نت، (<https://bit.ly/2SUn0UH>)، تاريخ النشر: ٢٨ فبراير ٢٠١٢.



المهاجرون غالبية السكان مع مرور الوقت.

• التغيرات القيمية:

يُعدُّ خوف المجتمعات الأوروبية من القيم الدينية والأخلاقية المختلفة التي يحملها المهاجرون أحد الآثار السلبية للهجرة من الناحية الاجتماعية أيضًا، بالإضافة إلى البيئات التي قدموا منها، ففي الغالب يكون الفرار نتيجة أعمال عنف أو حروب، ولذا يربط الأوروبيون بين الهجرة وتمدد الهوية الثقافية والتوازن الداخلي على اعتبار أن المهاجرين يتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم ويفضون الاندماج في ثقافات الدول المضيفة لهم؛ مما يتسبب في حدوث فجوة ثقافية بين المهاجرين من جهة والسكان الأصليين من جهة أخرى^{٢٢}.

وقد دعمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر هذا الاعتقاد المعادي للمهاجرين، وعززته تفجيرات مدريد التي وقعت في مارس ٢٠٠٤، والتي تورط فيها أشخاص من أصول غير أوروبية، ولذا انتشر في أوروبا مصطلح الإرهابوفوبيا^{٢٣}، ونتيجة تلك الاعتقادات لم يتمكن المهاجرون من الاندماج والتأقلم بشكل جيد؛ ما فتح الباب أمام ممارسة العنف^{٢٤}.

(٣) التأثيرات الأمنية:

تخلص العديد من التحقيقات في موجات الاعتداءات في المجتمعات الأوروبية إلى أن الهجرة غير الشرعية ليس وحدها السبب وراء ذلك، بل وجد أن لأبناء المهاجرين الشرعيين دور كبير في ذلك بسبب فشلهم في الاندماج مع ثقافة المجتمع، وكانت العاصمة الفرنسية باريس مسرحًا لهجومين عام ٢٠١٥ تسبب في مقتل ١٤٠ شخصًا، كانت الأولى حادثة (شارلي إيبدو) والثانية تفجيرات متفرقة في فرنسا، وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تبنيه لهذه التفجيرات^{٢٥}.

ويعمل اليمين الأوروبي على استثمار مثل هذه الأحداث لإثارة مشاعر الكراهية للهجرة والمهاجرين والحث على ممارسة العنف تجاههم في أحيان كثيرة داخل المجتمعات الأوروبية؛ حتى لا تطفئ تأثيراتهم على الشخصية الأوروبية والطابع الأوروبي، لا سيما مع انتشار الإسلام وزيادة عدد معتنقيه في أوروبا، مما يؤكد ضرورة إقصائهم سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا^{٢٦}، لذلك تضغط الأحزاب اليمينية على الحكومات من أجل التشديد على النواحي الأمنية والإجراءات الوقائية لتفادي أي أعمال عنف متوقعة، وهو ما يكلف الحكومات مبالغ مالية وأعباء اقتصادية هائلة.

٢٢ يوسف كريم: «المهاجرون المسلمون في أوروبا بين قضايا الهوية والإرهاب»، المركز الديمقراطي العربي، (<https://bit.ly/2VSpQsp>)، تاريخ النشر: ٢٦ مايو ٢٠١٧.

٢٣ المرجع السابق.

٢٤ أحمد الربابعة: دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية، عمان، دار الثقافة والفنون، ص ١٧.

٢٥ رولان مرعب: «تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها»، لبنان، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٩٨، أكتوبر ٢٠١٦.

٢٦ ريناس بنافي: «صعود اليمين المتطرف الأسباب والتداعيات: دراسة تحليلية»، المركز الديمقراطي العربي، (<https://bit.ly/2FAZEOD>)، تاريخ النشر: ١٢ مايو ٢٠١٧.



– آليات المواجهة الأمنية:

تُعدُّ أوروبا في نظر المهاجرين الجنة الموعودة في الأرض، وحلم الثراء الذي يسعى إليه كثير من المهاجرين من أجل تحقيق الذات والعودة إلى أوطانهم مرة أخرى، إلا أن الأعداد قد زادت في الفترة الأخيرة بصورة كبيرة جدًا فتحول المهاجرون من عنصر دعم وإسهام في نهضة الاقتصاد الأوروبي إلى عنصر تقويض وضغط على جميع الخدمات والوظائف؛ مما خلق نسب بطالة لدى السكان الأصليين للبلاد، فقد جاء في تقرير الوكالة الأوروبية للإحصاء أن نسبة البطالة قد بلغت ٩,٢٪ في مايو ٢٠١٧ وانخفضت في مايو ٢٠١٨ إلى ٨,٤٪ وهي نسبة كبيرة أيضًا^{٢٧}، ونتيجة لذلك ارتبط وصول عدد كبير من المهاجرين إلى أوروبا من خلال البحر المتوسط بعبارات معادية في كثير من الأحيان، وظهر ذلك في الخطاب السياسي وسياسات وسائل الإعلام.

وبصورة عامة فإن النظرة الأوروبية للمهاجرين تتسم بالسلبية، كما يواجه المهاجرون معاملة سيئة، فقد أشارت وكالة الاتحاد الأوروبية للحقوق الأساسية إلى أن أعمال العنف والمضايقات والتهديدات التي يواجهها المهاجرون سواء من خلال سلطات الدولة أم الشركات الخاصة أم الأشخاص العاديين أم حتى شركات الحراسة، يُصعّب من محاولات الاندماج التي تسعى لها بعض الحكومات من أجل سد العجز المتوقع في العمالة التي قد تؤثر على معدلات النمو^{٢٨}، ورغم أنه من حق الدول الأوروبية أن تفرض قوانينها على أراضيها إلا أن التركيز على الجوانب الأمنية في سياسة المواجهة من خلال الاحتجاز الجماعي، وإعادة الإجمالية للمهاجرين واللاجئين، يتطلب اتخاذ إجراءات أمنية يكون لها في الغالب وقع سلبي على المهاجرين وعدم مراعاة لحقوقهم وأوضاعهم السيئة، كما تقوم السياسات الأمنية على أساس تقييد حرية التنقل بين دول الاتحاد؛ مما يؤثر على حركة العمالة وعمليات التنمية والتعاون الاقتصادي بين الدول^{٢٩}.

وتقوم السياسة الأمنية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية على عدد من الآليات من خلال المؤسسات الأمنية التي أنشئت بغرض مواجهة الهجرة سنتطرق إليها بالتفصيل، وهي تنقسم إلى نظام المراقبة المادي ونظام المراقبة الافتراضي.

(١) أنظمة المراقبة المادية:

وتتكون من أجهزة الشرطة، ووكالات أمنية أنشئت لمكافحة الهجرة غير الشرعية، ومن أهمها:

- الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود (FRONTEX):

تُعدُّ فرونتكس (FRONTEX) من أهم أدوات السياسة الأوروبية لمكافحة الهجرة السرية؛ فقد أنشئت عبر

^{٢٧} Euronews: «البطالة تتراجع داخل أوروبا»، (<https://bit.ly/2V1vIh9>)، تاريخ النشر: ١٢ يوليو ٢٠١٨، تاريخ الاقتباس: ١٧ فبراير ٢٠١٩.

^{٢٨} وكالة الأمم المتحدة للهجرة، تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٨، مرجع سابق ص ٧٥.

^{٢٩} أمين أوكيل: فعالية المقاربة الأوروبية الراهنة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يونيو ٢٠١٨، ص ٢.



مراحل عديدة لمواجهة قضية الهجرة غير الشرعية وبهدف حماية الحدود، كما أنها تمتلك عددًا من الوسائل التي سخرت لها بحيث تمتلك ٢٦ مروحية و ٢٢ طائرة صغيرة و ١١٣ باخرة بالإضافة إلى ٤٧٦ شاحنة مجهزة بمعدات لمكافحة الهجرة السرية كأجهزة الرادار المتحركة والكاميرات الحرارية^{٣٠}.

ومن مهام فرونتكس تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء، وتحليل المخاطر التي تواجه الدول وتدريب القوات الوطنية على حماية حدودها، بالإضافة إلى تقديم المساعدات التقنية اللازمة وكل ما يتعلق بها من معلومات من خلال الأبحاث التي تجريها، كما أن هناك فريق تدخل سريع للحالات التي تقتضي ذلك^{٣١}.

• الشرطة الأوروبية (EUROPOL):

كان الهدف الأساسي من دور الشرطة الأوروبية مواجهة الانتشار الواسع للجريمة المنظمة وعمليات تهريب المخدرات، فأُنشئت في نوفمبر ١٩٩١ بهدف تبادل المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالشبكات الإجرامية وطرق نشاطها وأماكن استقرارها، وعُهد إليها في البداية بمواجهة تهريب المخدرات إلا أنها توسعت في مجالاتها إلى مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة، وفي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تتولى المنظمة تنسيق التحركات والتحقيقات التي تتم على مستوى الاتحاد الأوروبي ودعم فرق البحث المشتركة^{٣٢}.

في عام ٢٠١١ شهدت النمسا والمجر زيادة كبيرة في تدفقات الهجرة غير الشرعية، ولمواجهتها أنشئ مشروع محاربة الهجرة غير الشرعية في المجر والنمسا، وقُبض على ٧٢٤٩ مهاجرًا غير شرعي ضمن هذا المشروع، وشاركت الاستخبارات الجنائية ذات الصلة مع اليوروبول من خلال استخدام وتحليل بيانات أكثر من ٥٠٠ هاتف محمول من أجل الكشف عن شبكات تنظيم الهجرة غير الشرعية^{٣٣}.

• دور قوات الأورفورس (Euro force):

يرجع قرار تشكيل القوات الأوروبية الخاصة إلى اجتماع لشبونة في مايو ١٩٩٥؛ حيث قررت دول جنوب أوروبا والمطلبة على ساحل البحر المتوسط تشكيل قوات لمواجهة الهجرة القادمة من دول الجنوب، وتتكون تلك القوة من فرع بري يُعرف بـ (Euro force) وآخر بحري يُعرف بـ (Euro mar force)، وهي قوات خاصة يمكنها التدخل برًا وبحرًا سواء لاعتبارات إنسانية أم أمنية تقررها القيادة العامة لهذه القوات، وتضم في قيادتها الشخصيات القيادية من القوات البرية والبحرية في فرنسا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا، ومهمة هذه القوات الأساسية هي تأمين الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي^{٣٤}.

٣٠ خديجة بقة: «السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية»، مرجع سابق، ص ٨٢.

٣١ المرجع السابق، ص ٨٣.

٣٢ صايش عبد الملك: «مكافحة تهريب المهاجرين السريين»، مرجع سابق، ص ٢٩٤.

٣٣ أمين أوكيل: «فعالية المقاربة الأوروبية الراهنة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية»، مرجع سابق، ص ٩.

٣٤ فريجة لدمية: «استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة»، مرجع سابق، ص ١٠٦.



(٢) أنظمة المراقبة الافتراضية:

لم يعتمد الاتحاد الأوروبي على الأنظمة الأمنية في شكلها المادية فحسب دون الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة من خلال دمج وسائل الإعلام والاتصالات بسياساته الأمنية، فأصبح هناك إدارة للحدود تمتلك قاعدة تكنولوجية متطورة؛ حيث تبنت أوروبا نظامًا افتراضيًا لمراقبة الحدود متمثلًا في حشد قوات الشرطة من وكالات عسكرية واستخباراتية في المنطقة الحدودية، والتركيز على استخدام التكنولوجيا العسكرية من خلال كاميرات المراقبة الليلية، وتتبع الأجهزة المحمولة لمواجهة جميع الاختراقات بعد ما أثبت نظام المراقبة المادية فشلًا جزئيًا بسبب نجاح المهربين والمهاجرين غير الشرعيين في استخدام أساليب التمويه لاختراق الحدود^{٣٥}، ويضم نظام المراقبة الافتراضي: نظام شنجن، والنظام المتكامل للمراقبة، ونظام التأشيرة.

• نظام شنجن للمعلومات:

يعد نظام شنجن واحدًا من أهم قواعد البيانات التي تُستخدم بصورة أساسية لضبط عملية الهجرة والسيطرة على الحدود في الاتحاد الأوروبي، وبموجب هذا النظام ستُجمع أسماء من يدخلون إلى فضاء شنجن من غير الأوروبيين بالإضافة إلى أرقام جوازات سفرهم وبصماتهم وصورهم؛ حيث يستخدمها حرس الحدود لترحيل المهاجرين غير الشرعيين، وكذلك تستخدمها الشرطة والجمارك والسلطات القضائية في جميع أنحاء منطقة شنغن بهدف جمع المعلومات عن الأشخاص الذين قد يكونون متورطين في جريمة ما، أو قد لا يكون لهم الحق في دخول الاتحاد الأوروبي أو البقاء فيه^{٣٦}، وقد أثبت هذا النظام فعاليته؛ ففي الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٣ سُجلت نحو ٧٠٠ ألف حالة حظر دخول في منطقة شنجن بفضل هذا النظام^{٣٧}.

• النظام المتكامل للمراقبة:

يُعد نظام المراقبة المتكامل من أكبر أنظمة المراقبة الخاصة بالحدود الخارجية لأوروبا، والتي تستهدف مسح المناطق البحرية التي يستهدفها المهاجرون غير الشرعيين، وبدأ تطبيق هذا النظام منذ عام ١٩٩٩ حول مضيق جبل طارق؛ لكثرة الوافدين من خلال هذا المضيق، ويعتمد هذا النظام على استخدام تقنيات متقدمة في مراقبة الحدود، مثل: أنظمة الرادار لمسافات طويلة وأجهزة الاستشعار عن بعد التي يمكنها كشف دقات القلب عن بعد، والكاميرات الحرارية، وأجهزة الكشف الليلي، وكاميرات مزودة بالأشعة تحت الحمراء، وطائرات هليكوبتر وزوارق الحراسة للسيطرة على الحدود بشكل كلي؛ بسبب ما يقوم به مخترقو الحدود من استخدام التكنولوجيا لمساعدتهم على الهرب والتخفي عن أعين حرس السواحل^{٣٨}.

٣٥ المرجع السابق، ص ١١٠.

٣٦ Skynewsarabia: «نظام معلوماتي جديد لدول «شنجن»»، (<https://bit.ly/2GtTL5i>)، تاريخ النشر: ٢٥ أكتوبر ٢٠١٧.

٣٧ swissinfo.ch: «نظام تبادل المعلومات الأوروبي يثبت جدارته»، (<https://bit.ly/2oayEgk>)، تاريخ النشر: ١٧ نوفمبر ٢٠١٨.

٣٨ الحقول: «أوروبا تتصدى للهجرة بالإجراءات الأمنية»، (<https://bit.ly/2n CZ5uI>).



• نظام معلومات التأشيرة (vis):

هو قاعدة بيانات مشتركة تحوي معلومات حول كل من تقدموا للحصول على تأشيرات إقامة قصيرة داخل منطقة شنجن، ويهدف هذا النظام إلى تسجيل المعلومات البيومترية لطالبي التأشيرة لتسهيل تبادل البيانات بين الدول الأعضاء، بما يساعد السلطات الوطنية المختصة ويُمكنها من الدخول وتحديث التأشيرة والتشاور حول هذه البيانات؛ إذ يربط بين القنصليات خارج دول الاتحاد الأوروبي وجميع نقاط العبور الحدودية لدول شنجن^{٣٩}.

ثالثاً: رؤى القوى الفاعلة داخل الاتحاد الأوروبي وسيناريوهات المستقبل:

في حقيقة الأمر لا يوجد اقتراب أوروبي موحد للتعامل مع قضايا الهجرة ومسألة اللجوء في القارة الأوروبية؛ حيث ينقسم الاتحاد إلى معسكرين، معسكر دول الجنوب: وهي الدول المطلة مباشرة على البحر المتوسط والتي تواجه استقبلاً أكثر للمهاجرين غير الشرعيين، وهي: إسبانيا، وإيطاليا، واليونان، وقبرص، ومالطا، وتحمل أعباء كبيرة لمواجهة هذه الظاهرة، فيما يضم المعسكر الآخر دول وسط وشمال أوروبا، مثل: فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا؛ حيث يدور الصراع بين ضرورة مشاركة دول المعسكر الثاني لدول المعسكر الأول في تحمل أعباء طلبات اللجوء ومواجهة المهاجرين غير الشرعيين، إلا أن دول الشمال ترفض ذلك استناداً إلى اتفاق دبلن^{٤٠}.

أما على مستوى الأحزاب فتتشكل قضية الهجرة خلافاً بين التنظيمات السياسية والحزبية في أوروبا عموماً؛ حيث يسود الأحزاب اتجاهاً في التعامل مع القضية؛ اتجاه مؤيد واتجاه معارض، وتطبق نسبة كبيرة من هذه السياسيات وفق توجه الحزب الحاكم الموجود في السلطة.

(١) الاتجاه المعارض:

يتمثل في أحزاب اليمين الأوروبي؛ حيث يرى أصحاب هذا التيار أن المهاجرين يُشكّلون تهديداً ثقافياً وأمنياً على أوروبا، فالمهاجرون الأفارقة والمغاربة وبخاصة المسلمين منهم يهددون وحدة الثقافة والهوية في أوروبا، لذلك فالحل في نظرهم هو عودة هؤلاء المهاجرين إلى أوطانهم، بينما من الناحية الأمنية يرون أن الجريمة المنظمة وأعمال العنف والتفجيرات لم تجد طريقها للانتشار في أوروبا إلا مع قدوم المهاجرين وخصوصاً في الآونة الأخيرة وهو الأمر الذي يهدد أمن المجتمع الأوروبي واستقراره بشكل عام.

فوجد في فرنسا مثلاً فوز حزب (الجبهة الوطنية) في انتخابات البرلمان الأوروبي ٢٠١٤، واحتل المركز الثاني في الانتخابات المحلية الفرنسية في ٢٣ مارس ٢٠١٥ بنسبة ٢٥٪، والذي تطالب زعيمته «مارين لوبان» بإعادة المهاجرين على المراكب نفسها التي قدموا بها إلى فرنسا، وحظر المنظمات الإسلامية وغلق

39 Migration and Home Affairs, <https://bit.ly/2mw0fnr>.

٤٠ اتفاق دبلن: «حيث ينص على أن التعامل مع طلبات اللجوء السياسي هو مسئولية أول دولة أوروبية تطؤها قدم المهاجر غير الشرعي أو اللاجئ السياسي».



المساجد المتشددة^١، بينما في ألمانيا نجد أحزاب اليمين التي يُمثّلها حزب (البديل من أجل ألمانيا) وهو حزب يميني عنصري ظهر على الساحة السياسية عام ٢٠١٣، وقام بتدشين حركة (أوروبيون وطنيون ضد أسلمة الغرب)، كما يوجد (الحزب القومي الديمقراطي) الذي يستغل الأزمات الاقتصادية في تأجيج مشاعر الكراهية تجاه الأجانب^٢.

(١) الاتجاه المؤيد:

يتمثل هذا الاتجاه في أحزاب اليسار ويسار الوسط والأحزاب العُملالية، ويرى أصحاب هذا التيار أن وجود المهاجرين في أوروبا مهم نظراً للحالة الديموغرافية والأهمية الاقتصادية التي يُمثّلونها، وممارسة أعمال العنصرية تجاه المهاجرين وعدم السعي إلى دمجهم في المجتمع سوف يؤثر على الاقتصاد، ويدفع بعضهم لارتكاب بعض الجرائم مثلما يحدث من تفجيرات وأعمال عنائية، ففي الدنمارك اعتمد الديمقراطيون الاجتماعيون وثيقة جديدة للهجرة أطلق عليها (عدالة وواقعية) ترى أنه من الممكن تقليل أعداد المهاجرين إلى أوروبا من خلال إنشاء مراكز استقبال ورعاية خارج أوروبا، ودعت إلى ضرورة التعاون مع الأمم المتحدة وتطوير خطة مارشال لإفريقيا من أجل تطوير الاقتصاد^٣.

ويجدر بنا هنا الإشارة إلى مواقف بعض الدول في التعامل مع الظاهرة نظراً لدورها الفاعل في الاتحاد الأوروبي؛ حيث تسعى بريطانيا مثلاً للخروج من الاتحاد لأسباب اقتصادية ترجع معظمها للهجرة، فيما تُمثّل كل من فرنسا وإيطاليا أهمية كبيرة في التأثير في حجم الهجرة وأعدادها سواء بتقليلها أم زيادتها، كما سنتطرق إلى الدور الألماني وكيفية تعامله مع القضية.

• بريطانيا:

في بريطانيا بدأت سياسة مواجهة المهاجرين بشكل جليّ منذ بداية الألفية الثانية؛ حيث أكدت في ٢٠٠٨ على الهجرة الانتقائية وحُدّدت فئات معينة للدخول إلى بريطانيا، منها: العمال المدربون وأصحاب المهارات ممن يمتلكون عقود عمل من خلال ممولين، المهاجرون الشرعيون المتخصصون وطلاب العلم الراغبون في إكمال دراستهم في بريطانيا، ومن لديهم تصريح بالعمل المؤقت أو مشاركون في عمل تطوعي، هذه الفئات فقط هي من سُمح لها بالوجود داخل الأراضي البريطانية، فيما احتُجز المهاجرون غير الشرعيين وطالبوا اللجوء في معسكرات الترحيل وأعيدوا إلى بلادهم مرة أخرى بعد انتقاء أصحاب الكفاءات^٤.

كما اتخذت بريطانيا أيضاً عدداً من السياسات في مواجهة قضية الهجرة بعد ذكر رئيس الوزراء السابق

٤١ شيرين حامد فهمي: «صعود اليمين المتطرف في أوروبا قبل وبعد تشارلي إيبدو»، hadaracenter، (https://bit.ly/2GvVy2)، تاريخ النشر: ٢٦ مايو ٢٠١٥، تاريخ الدخول: ١٨ فبراير ٢٠١٩.

٤٢ إيمان عنان: «تداعيات صعود اليمين المتطرف في أوروبا»، مركز البديل، (https://bit.ly/2zSQV4M)، تاريخ النشر: ١٩ ديسمبر ٢٠١٦، تاريخ الدخول: ١٩ فبراير ٢٠١٩.

٤٣ مايكل بروننغ: «موقف اليسار الأوروبي من الهجرة يتجه نحو اليمين»، الجزيرة نت، (https://bit.ly/2SJlT)، تاريخ النشر: ٢٦ يونيو ٢٠١٨، تاريخ الدخول: ١٩ فبراير ٢٠١٩.



«ديفيد كاميرون» أن حكومته ارتكبت خطأ كبيراً بعدم وضعها قيوداً على عملية الهجرة من شأنها أن تحدّ من وصول الأجانب إلى سوق العمل البريطاني بعد انضمام دول شرق أوروبا للاتحاد^{٤٥}، أعلنت وزارة الداخلية البريطانية في ٧ ديسمبر ٢٠١٥ عن مشروع جديد للهجرة يستهدف الحدّ من الإقامات غير الشرعية في البلاد، ويقوم على فحص تراخيص إقامات كل من يقيم على الأراضي البريطانية قبل الشروع في تقديم أي خدمة سواء فتح حساب بنكي أو استخراج رخصة قيادة^{٤٦}، وأعلن وزير الداخلية البريطانية «ساجد جاويد» عن عزم بلاده تقليل معدلات الهجرة في البلاد خصوصاً بعد خروجها من الاتحاد؛ حيث ستكون الهجرة انتقائية بالأساس وبأعداد قليلة، وهي الاستراتيجية التي يسير عليها الحزب المحافظ؛ حيث يأمل تقليل أعداد المهاجرين إلى ١٠٠ ألف مهاجر فقط بعد ما وصل العدد إلى ٢٨٠ ألف مهاجر عام ٢٠١٧، وتعدّ الهجرة أحد أهم الأسباب وراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي^{٤٧}.

• فرنسا:

تعدّ فرنسا واحدة من أوائل الدول الأوروبية التي اتخذت إجراءات في مواجهة الهجرة غير الشرعية، فبعد ما كانت أرضاً للهجرة واللجوء إلا أنها ومع مطلع التسعينيات أضحت تتخذ إجراءات أمنية مانعة تجاه الهجرة، وفي ١٧ يونيو ٢٠٠٦ عُرض على مجلس الشيوخ الفرنسي قانون جديد عُرف بقانون ساركوزي، والذي اعتُبر من أسوأ التشريعات المتعلقة بالهجرة؛ حيث تقوم فكرة القانون الأساسية على أن الهجرة تُمثل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً على فرنسا لأنها تضم بآسسين جدداً للمهاجرين الموجودين في فرنسا، كما استُحدثت وزارة جديدة في فرنسا عام ٢٠٠٧ أطلق عليها وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية^{٤٨}، ووقّعت فرنسا عام ٢٠٠٨ اتفاقية مع اللجنة العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والتي تُنصّ على ضرورة قيام فرنسا بتسهيل إقامة الأشخاص غير القادرين على العودة إلى أوطانهم، والذين لا قدرة لهم على العيش في أول دولة استقبلتهم ويرغبون في العيش في فرنسا^{٤٩}.

وقّعت فرنسا في ٢٠١٤ / ٢٠١٥ اتفاقية بخصوص التعامل مع اللاجئين تنص على استقبال ٥٠٠ لاجئ سوري سنوياً، وقد نُفذ هذا البرنامج جزئياً؛ حيث كان هناك اتفاق تعاون بين كل من تركيا ومصر والأردن على استقبال بعض الأعداد أيضاً للإسهام في تقليل تفاقم المشكلة وتخفيف العبء على أوروبا عامة، بينما في عام ٢٠١٦ - ٢٠١٧ ومن خلال التعامل بين فرنسا واللجنة الأوروبية استقبلت فرنسا ٣٦٥٧ لاجئاً من جنسيات مختلفة وخصوصاً سوريا، ووافقت أيضاً في ٢٠١٧ على استقبال ١٠ آلاف لاجئ على مدار عامين،

٤٥ محمد مطاوع: «الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات»، المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢٦.

٤٦ BBC News Arabic: «اللاجئون وقوانين الهجرة إلى بريطانيا»، (<https://bbc.in/2nviWwa>)، تاريخ النشر: ٧ ديسمبر ٢٠١٥.

٤٧ France 24: «لندن تعلن خطتها لخفض الهجرة بعد بريكتست»، (<https://bit.ly/31p5yaZ>)، تاريخ النشر: ١٩ ديسمبر ٢٠١٨.

٤٨ كريم يوسف: «التشريعات الأوروبية في مجال الهجرة»، مجلة المنارة، المغرب، ٢٠١٦، ص ١١١.



بحيث يكون ٧ آلاف لاجئٍ منهم من الشرق الأوسط وخصوصًا سوريا والباقون من ليبيا وتشاد^{٥٠}.

وفي عام ٢٠١٨ وافق مجلس النواب على وثيقة خاصة بالهجرة غير الشرعية واللاجئين؛ حيث تقوم الوثيقة على تسريع عمليات التعامل مع طالبي اللجوء، كما أنها قد نصّت على مضاعفة فترة احتجاز المهاجر غير الشرعي، وحددت مدة عام سجن لكل من يدخل الأراضي الفرنسية سرًّا^{٥١}، ومما سبق نجد أن التعامل الفرنسي مع قضية الهجرة غير الشرعية قد اتخذ إلى حد ما مسارًا واحدًا منذ تفاقم الظاهرة، فقد اعتمد على الجانب الأمني من ترحيل المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء الذين تُرفض طلباتهم، ولم يُسمح إلا بوجود أعداد قليلة من اللاجئين ممن لا قدرة لهم على العودة أو فقدوا ذويهم.

• إيطاليا:

شكّل عام ١٩٨٥ مرحلة مهمة في السياسة الإيطالية المتعلقة بالهجرة؛ حيث فُرضت فيها تأشيرة دخول لغرض السياحة أو العبور أو العمل على المغاربة ومواطني ٧٩ دولة أخرى، لتبدأ بذلك تعقيد إجراءات الدخول^{٥٢}، وتعد إيطاليا مدخل المهاجرين إلى أوروبا بسبب موقعها على البحر المتوسط، فالقوارب التي تعبر المتوسط باتجاه الشمال تكون وجهتها إيطاليا؛ لذلك يقع عليها عبء كبير في مواجهة الهجرة غير الشرعية والتعامل مع اللاجئين، وبدأت الهجرة بصورة كبيرة إلى إيطاليا في تسعينيات القرن الماضي، وكان أول القادمين من ألبانيا؛ حيث قدمت إلى إيطاليا مراكب ألبانية تحمل آلافًا من البشر فيما يشبه الغزو؛ مما سبب ضغطًا كبيرًا على إيطاليا آنذاك من أجل إنهاء إجراءات التعامل وإصدار الوثائق لكل هذه الأعداد، كما خلق الأمر قلقًا شديدًا لدى بقية دول أوروبا وبخاصة بعد ازدهار شبكات تجارة البشر وتهريبهم.

وبعد اتفاق دبلن للتعامل مع المهاجرين وقع على إيطاليا عبء كبير في استقبال اللاجئين أو حتى المهاجرين غير الشرعيين عبر المتوسط من خلال معسكرات الاستقبال، حتى يمكن مشاركة العبء مع باقي الدول الأوروبية أو حتى معسكرات الترحيل، ولذلك زادت عدد اللجان المختصة بالتعامل مع طلبات اللجوء لتسريع العملية وسرعة توزيعهم على بقية الدول الأوروبية^{٥٣}، وبلغت نسبة المهاجرين في إيطاليا في الآونة الأخيرة ٨,٣٪ مما يخلق عبئًا على الاقتصاد الإيطالي، إلا أنها تُعدّ دولة عبور للمهاجرين فهم لا يستقرون فيها؛ بسبب ضعف اقتصادها ووجود دول أكثر ثراء في الشمال، لكنها ترحب ببعض المهاجرين لحصولها على مساعدات أوروبية.

• ألمانيا:

اختلف موقف ألمانيا في التعامل مع قضية الهجرة منذ البداية، فكان لها مواقف إيجابية في استقبال عدد كبير من اللاجئين، فقد استقبلت ألمانيا نحو مليون لاجئٍ منذ عام ٢٠١٥ أغلبهم من منطقة الشرق الأوسط

50 Ibid., p4.

51 BBC News :“France approves controversial immigration bill”. <https://bbc.in/2F9VtrK>. Accessed on April; 23, 2018.

٥٢ كريم يوسف: «التشريعات الأوروبية في مجال الهجرة»، مرجع سابق.

53 costanza Hermanin, *Immigration Policy in Italy: Problems and Perspectives*, p5



وبخاصة سوريا^{٥٤}، وكان التعامل مع قضية المهاجرين واللاجئين يتخذ شكلاً إنسانياً؛ حيث خصصت ألمانيا ميزانية خاصة لاستقبالهم، وكانت هناك مبادرات شعبية لمساعدة اللاجئين وأكدت العديد من الصحف الألمانية على ضرورة مساعدة اللاجئين، إلا أن بعض التفجيرات التي وقعت في مدينة كولونيا يوم عيد الميلاد وتسببت في وفاة عدد من المدنيين؛ تسببت في تحوّل مسار قضية الهجرة، واستغلت أحزاب اليمين مثل «منظمة بيجيدا» المناهضة للأجانب هذه الحادثة وعملت على الضغط على الرأي العام لرفض الهجرة وضرورة تغيير سياسة الباب المفتوح التي تتبعها ميركل مع المهاجرين^{٥٥}.

• نيوزيلندا:

يبلغ عدد المسلمين في نيوزيلندا نحو ٤٧ ألف مسلم، وارتفع هذا العدد نتيجة الهجرات، بالإضافة إلى اعتناق بعض السكان الأصليين الإسلام، وبسبب سرعة انتشار الإسلام هناك كثرت الجمعيات الإسلامية والمراكز والمساجد، فنيوزيلندا تقع على المحيط الهادئ في الجهة الغربية منه على وجه الخصوص، وجنوب شرق أستراليا، ولا تملك أي حدود برية مع أي دولة، ويبلغ عدد سكانها ٥ مليون نسمة، ونتيجة لزيادة أعداد المسلمين؛ انتشر الفكر المتطرف المعادي للمهاجرين والمسلمين بصورة خاصة وكان سبباً في قيام إرهابي نيوزيلاندي بقتل ٥١ مسلماً أثناء صلاة الجمعة في ٢٢ مارس ٢٠١٩.

واختلفت تأويلات هذه الحادثة فأشار كثير من المحللين إلى أن السبب راجع إلى الاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا والألعاب الإلكترونية المنتشرة في الآونة الأخيرة، وهو الأمر الذي يخلق حالة من العنف لدى فئة كبيرة من الشباب؛ مما يدفعها إلى ممارسة مثل هذه الأفكار وتطبيقها على أرض الواقع، لكن الأمر في حقيقته خلاف ذلك وهو ما ظهر جلياً من خلال الوثيقة التي نشرها الإرهابي منفذ الحادث على صفحته على مواقع التواصل الاجتماعي؛ إذ تتحدث بصورة أساسية عن التعصب للعرق الأبيض، ويرى أن من الواجب على الأوروبيين العمل على زيادة معدلات الخصوبة ورفع معدلات المواليد، فأوروبا في نظره تعد القارة العجوز التي يجب أن تحافظ على زيادة تعداد سكانها من خلال زيادة أعداد العنصر الأبيض.

ورغم أن الإحصائيات تشير إلى تزايد معدلات النمو السكاني بشكل فعلي، إلا أن ذلك يحدث نتيجة الأعداد المتزايدة من المهاجرين المسلمين، والحل من وجهة نظر بعض المحللين يكمن في إيقاف قطار الهجرة إلى أوروبا ومنح الأوروبيين فرصة لزيادة سكانية داخلية بعيداً عن المهاجرين والعناصر الملونة، إلا أن الدول لا تعمل على ذلك من أجل الحفاظ على النمو السكاني والمستوى المعيشي المرتفع وتدعمها في ذلك الشركات التي تجلب العمالة الماهرة لتحقيق الأرباح، ونتيجة لانتشار الفكر المتطرف لليمين الأوروبي المتصاعد في الآونة الأخيرة والمعادي للهجرة والمهاجرين؛ شعر الكثير من الشباب المتطرف أنه ليس بمفرده وأن هناك الكثيرين ممن يحملون الأفكار نفسها، وأنه على كل شخص أن يتخذ زمام المبادرة ويبدأ في اتخاذ إجراءات رادعة لكل من يرغب في جعل أوروبا موطناً له بخلاف بلده الأم.

٥٤ BBC News Arabic: «ألمانيا: الهجرة قد تنتهي حكم ميركل»، (<https://bbc.in/2V8hiMp>)، تاريخ النشر: ١٨ يونيو ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ١٨ فبراير ٢٠١٩.

٥٥ BBC News Arabic: «هل تتراجع ألمانيا عن سياسة الباب المفتوح تجاه اللاجئين»، (<https://bbc.in/2NgRTND>)، تاريخ النشر: ٣ نوفمبر ٢٠١٥، تاريخ الدخول: ١٨ فبراير ٢٠١٩.



وفي الحقيقة يُعدُّ مستقبل قضية الهجرة غير الشرعية ومسألة اللجوء مجهول المعالم؛ نظرًا للتعامل الأمني البحت مع القضية الذي تنتهجه المجتمعات الأوروبية، لذا يدور الحديث هنا حول تحديد بعض التوقعات المستقبلية للظاهرة، وفي هذا الصدد نجد تصورين محتملين؛ الأول: يفترض استمرار التعامل الأمني الأوروبي مع الظاهرة من خلال تعزيز وزيادة أدوات المراقبة الخارجية للحدود، وترحيل المهاجرين؛ خوفًا من الآثار التي قد تنتج على المدى الطويل من خلال التحوّل الديموغرافي، أو المدى القصير متمثلًا في انتشار الإرهاب في أوروبا، ويفترض التصور الثاني: تعامل أوروبا مع الظاهرة على أنها ظاهرة إنسانية، ومن ثم يسعى في حلّ أسباب المشكلة والعوامل التي تدفع بالمهاجرين إلى المخاطرة بحياتهم عبر المتوسط، من خلال التعاون السياسي وعقد الاتفاقيات الخاصة بحماية الحدود أو من خلال دعم الاقتصاد في دول العالم النامي.

• التصور الأول:

يقوم هذا التصور على فرضية أساسية مفادها أن التعامل الأوروبي الحالي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال الإجراءات الأمنية سوف يستمر، بل سيتزايد من خلال دعم الهيئات المختصة بمراقبة السواحل من خفر السواحل ووكالة فرونتكس أو توسيع صلاحيات الشرطة الأوروبية ودورها، وأيضًا من خلال توفير الدعم المالي والمساعدات المالية اللازمة سواء لترحيل المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء ممن رُفضت طلباتهم، أو من خلال دعم الأمن الداخلي من خلال المساعدات المالية التي تُمنح للدول لمحاربة الاتجار بالبشر وحماية البنى التحتية الأساسية من خطر الإرهاب.

ويرجع استمرار اتخاذ هذه السياسات للخوف من التداعيات الاقتصادية لتدفق المهاجرين لأنه يؤثر على اقتصاديات الدول من خلال تحمّل تكاليف نقلهم وترحيلهم، أو من خلال تأمين المأكل والمأوى والمدارس وتعليم اللغة والمساعدات المادية التي تؤثر على المالية العامة في كثيرٍ من الدول، بالإضافة للتأثير في أسواق العمل من خلال تقليل الفرص أمام سكان البلاد^{٥٦}.

بينما يمثل الخوف من التحوّل الديموغرافي بسبب الهجرة غير الشرعية عاملاً أساسياً في دعم السياسات الأمنية الأوروبية للمواجهة، فبقاء معدل الخصوبة في المجتمعات الأوروبية على ما هو عليه في الوقت الحالي في ظل استمرار موجات الهجرة سيؤدي حتمًا إلى تغيرات وجه أوروبا في نهاية القرن الحالي^{٥٧}، فنتيجة انخفاض معدلات النمو السكاني في أوروبا المسيحية في كثير من دول الاتحاد؛ أدت إلى تخوفات من زيادة أعداد المسلمين، وتشير بعض الدراسات إلى ارتفاع نسبة المواليد وزيادة معدلات الخصوبة لديهم، كما أن معظم المهاجرين من المسلمين الذكور؛ ما سيؤدي إلى أن خريطة النمو السكاني ستسير لصالح المسلمين، لذلك تسعى بعض الدول الأوروبية لتشجيع النمو السكاني لسد العجز المحتمل في العمالة^{٥٨}.

٥٦ رولان مرعب: «تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها»، مرجع سابق.

٥٧ سارة المصري: «شيخوخة السكان هل تواجه أوروبا خطر الفناء الديموغرافي؟»، مرجع سابق.

٥٨ أحمد دياب: «أوروبا بين كابوسين: الشيخوخة والهجرة»، جريدة الحياة، (<https://bit.ly/2RXyMtI>)، تاريخ النشر: ٣ مايو ٢٠١٥.



كما أن التعامل الأمني مع الظاهرة قد يستمر بسبب الخوف من التداعيات الأمنية والسياسية للهجرة غير الشرعية؛ حيث يرى غالبية السكان الأوروبيين أن الهجمات التي وقعت في كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا لم تحدث إلا مؤخرًا بعد تزايد موجات الهجرة غير الشرعية نتيجة الصراعات الدموية في منطقة الشرق الأوسط ودول الجنوب^{٥٩}، فالمجتمع الأوروبي يرى أن هؤلاء المهاجرين يأتون بأفكار متطرفة بسبب الأحداث الدائرة في بلادهم، ومع فشلهم في الاندماج في المجتمع الأوروبي؛ ينمو لديهم اتجاه فكري رافض لكل ما هو غربي ومخالف لمبادئهم الدينية والأخلاقية، ومن ثم ينخرطون في أعمال عدائية ويسهل تجنيدهم من خلال التنظيمات الإرهابية.

وبسبب هذا ظهرت الأحزاب اليمينية المتطرفة في كثير من البلدان الأوروبية، والتي تنادي بضرورة ترحيل هؤلاء المهاجرين والرفض التام لموضوع الهجرة شرعية كانت أو غير شرعية، كما يرى أصحاب هذا التيار ضرورة إغلاق الأبواب أمام المهاجرين، وبدأ هذا التيار في الحصول على دعم كبير داخل الأوساط الأوروبية نتيجة ما حدث من تفجيرات في بعض البلدان الأوروبية؛ حيث تنتهي التحقيقات في كثير من الأحيان إلى أن تنفيذ العمليات الإرهابية والانتحارية هم سكان أوروبيون من أصول مهاجرة أو أنهم مهاجرون غير شرعيين أخفقوا في الاندماج في المجتمعات الغربية وثقافته^{٦٠}.

• التصور الثاني:

يقوم هذا التصور على أن تعامل أوروبا مع ظاهرة الهجرة سوف يأخذ مسارًا آخر غير التعامل الأمني وهو مسار تعاوني فعّال يقوم على شقين: داخلي وخارجي، يتمثل الشق الداخلي في دعم سياسات الاندماج من خلال احتواء هؤلاء المهاجرين داخل المجتمع الأوروبي وتحويلهم إلى عنصر بناء وليس هدم، من خلال تسريع إجراءات تسجيلهم وتقنين أوضاعهم وتوفير فرص عمل مناسبة لهم وتوفير مأوى للأطفال وأماكن تعليم لهم؛ ما يخلق جيلاً مثقفاً ومنفتحاً ورافضاً لكل قيم العنف والإرهاب، بالإضافة إلى تقليص دور الحركات المعادية للمهاجرين والأحزاب اليمينية المتطرفة التي تخلق حالة من العداء تجاه هؤلاء المهاجرين^{٦١}.

بالإضافة إلى استغلال المهاجرين في سد العجز السكاني وتعويض معدلات انخفاض النمو في أوروبا، ودمج المهاجرين في أسواق العمل لضمان استمرار التقدم الاقتصادي في أوروبا وتوفير حماية قانونية، وضمانات ضد المخاطر التي قد يتعرض لها بعض العمال في مجالات معينة، وضمان تمثيل سياسي لهم ومنظمات مجتمع مدني تضمن حقوق هؤلاء المهاجرين، فإذا توفرت هذه الإجراءات فإن ذلك سيخلق ولاءً لدى المهاجرين الشرعيين وغيرهم تجاه المجتمع الأوروبي^{٦٢}.

بينما يتمثل الشق الخارجي لهذا التصور في تعامل دول أوروبا مع دول العلم النامي ودول الجنوب من خلال الدعم الاقتصادي لدول الجنوب، بما يقضي على الأسباب الاقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية تجاه

٥٩ يوسف كريم: «المهاجرون المسلمون في أوروبا بين قضايا الهوية والإرهاب»، مرجع سابق.

٦٠ صحيفة الأهرام: «صعود اليمين المتطرف يهدد المهاجرين في أوروبا»، (https://bit.ly/2GA8v2n).

٦١ سيلفيا كولمبو: «سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة الخارجية»، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، الإمارات، ديسمبر ٢٠١٦.

٦٢ المرجع السابق.



الشمال، وذلك من خلال تقديم الخطط والدراسات الاقتصادية التي تسهم في تقليل معدلات البطالة من خلال تصدير النموذج الأوروبي الاقتصادي الذي يتناسب مع ظروف بلاد الجنوب، ووضع الخطط المناسبة لاستغلال الموارد الاقتصادية والعنصر البشري في إحداث تنمية اقتصادية حقيقية^{٦٣}.

بالإضافة للدعم السياسي والأمني من خلال ترسيخ أسس الديمقراطية والتعددية الحزبية بما يضمن الاستقرار السياسي والأمني، ويقضي على الخلافات والصراعات السياسية بين الطوائف المختلفة، وتشجيع عمليات تداول السلمي للسلطة في كثير من البلاد بما يقضي على الحروب الأهلية التي تنشأ نتيجة الفشل في ذلك، وأيضاً الإسهام في ضمان فعالية منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الرقابية للقضاء على أسباب الفساد التي قد تخلق حالة من الفوضى تدمر المجتمع وتزيد من عمليات الهجرة غير الشرعية.

الخاتمة:

تعدُّ الهجرة غير الشرعية قضية مهمة نظراً لازديادها في الفترات الأخيرة بصورة كبيرة، وحاولت الدراسة عرض المقصود من الهجرة غير الشرعية، وأيضاً الأسباب التي تسهم في زيادة حدة الظاهرة سواء كانت هذه الأسباب اقتصادية متمثلة في زيادة معدلات البطالة في دول الجنوب وفشل الاقتصاد في تحقيق النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة المرغوبة أو حتى الأساسية، وأيضاً الأسباب السياسية والأمنية المتمثلة في فشل الأنظمة السياسية في إرساء مبادئ الديمقراطية والتعددية الحزبية والانتقال السلمي للسلطة، وهو ما خلق حالة من الفوضى والصراعات المسلحة في كثير من دول الشرق الأوسط بل وتفتت بعضها، وانتشار السياسة الاضطهادية والأمنية أو حتى الاحتلال العسكري لبعض الدول بما يخلق موجات من المهاجرين واللاجئين.

كما تعرضنا في الدراسة إلى دوافع أوروبا لمواجهة الهجرة غير الشرعية متمثلة في الدوافع الاقتصادية والخوف من نقص فرص العمل في أوروبا، وزيادة الأعباء المالية الناتجة عن استقبال هؤلاء المهاجرين أو ترحيلهم، بالإضافة إلى الخوف من القيم المجتمعية التي يؤمن بها هؤلاء المهاجرون، والخوف من انتشار الأعمال الإرهابية والتفجيرات، وكيف دفعت هذه التخوفات المجتمعات الأوروبية إلى اتخاذ عدد من الإجراءات والآليات الأمنية الصارمة للتصدي لهذه الظاهرة سواء من خلال هيئة مراقبة الحدود أم من خلال تفعيل دور الشرطة الأوروبية، والإجراءات الأمنية المتخذة من قبل بعض الدول لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وأيضاً بعض التوجهات الفكرية التي تتعامل مع قضية الهجرة داخل المجتمع الأوروبي، وفي النهاية توصلنا للتصورات المحتملة لمستقبل الظاهرة، ونرى أنه من الأفضل التعامل مع الظاهرة بطريقة وقائية من خلال الوقوف على أسبابها في دول الجنوب، والقضاء على أسبابها من خلال دعم التنمية الاقتصادية والتحول السياسي ونشر الديمقراطية وذلك على المستوى الخارجي، فيما يتضمن المستوى الداخلي التعامل الواقعي مع القضية من خلال دعم دمج المهاجرين في النسيج المجتمعي الأوروبي قدر الاستطاعة.

٦٣ محمد لعقاب: من الهجرة الطوعية للهجرة القسرية ومن الحدود المفتوحة إلى الهجرة الانتقائية، جامعة الجزائر، الجزائر، فبراير ٢٠١٧.

صادر عام 2020 عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر
الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو
نسخها أو ترجمتها أو أي جزء منها إلا بإذن مسبق من المركز

info@arkan-srp.com



أركان للدراسات والأبحاث والنشر

Arkan for Studies Research and Publishing